شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاع المالى

Upper Egypt Mills Company
ISO ٩٠٠٧٢٠٠٨ / ١٤٠٠٧٢٠٠٤
J.S.C

السـادة / الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة .

تحيـة طيبـه.... وبعـد

** نتشرف بأن نـرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عـن القـوائم الماليـة المستقلة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

وتفضلـوا بقبـول وافـر الاحتـرام،،،

تحريراً في : /٢٠٢٣/٢
* الزهـراء *

رئـيس القطـاع المالى

[محاسـب/ أشرف محمد عثمان]

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ – ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣– ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣–ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ – ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير

الفحص المحدود علي القوائم المالية الدورية المستقلة

لشركة مطاحن مصر العليا في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

السادة أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م.م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخري.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج علي القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

تم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض الإيرادات والمصروفات التي تخص فترة المركز المالي تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها ودون بيان أساس تحديدها تقديريا وبيانها علي النحو التالي:-

- تم تحميل مصروفات الفترة بند أجور – مكافأة بمبلغ نحو ٢٨,٥ مليون جنيه قيمة جزء من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والتأمينات الإجتماعية الخاصة بها تقديريا .

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:18PM P 1

- تم تحميل مصروفات الفترة بند ضرائب الدخل بمبلغ نحو ١٧,٧٤٥ مليون جنيه تقديريا دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي الوقوف علي صحة المبلغ من عدمه في حين لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة البالغ رصيدها بالمركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٧,٦٢٧ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية ، ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ ، ١٦).
- تم إضافة مبلغ نحو ١,٨٥١ مليون جنيه لإيرادات الفترة قيمة تسوية أجور نقل أقماح مستوردة ، عمولة تخزين حتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ تقديريا وذلك علي الرغم من عدم تحرير الفواتير الخاصة بها.

يتعين تحديد أسس تقدير تلك المبالغ ، مع ضرورة الالتزام معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة حتي تظهر القوائم المالية علي حقيقتها.

- عدم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات الخاصة بالعلاج الطبي للعاملين التي تخص الفترة بلغ ما أمكن حصرها منها نحو ٩٠٠ ألف جنيه كما لم يتم تأثيرها بقيمة بعض الايرادات التي تخص الفترة ومنها نولون نقل الأقماح المستوردة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٠٠ ألف جنيه.

نوصي بضرورة إجراء التصويبات اللازمة وأثر ذلك علي القوائم المالية للشركة حتي تظهر نتائج الأعمال بصورتها الصحيحة.

- عدم معالجة أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والبالغ رصيدها في تاريخ المركز المالي نحو ٩٨١٤٦ يورو ، ١٠١٠٩ دولار إمريكي حيث تم تقييمها علي أساس سعر التقييم في ٢٠٢٢/٦/٣٠ البالغ قدرها نحو ١٩,٤٧٠ جنيه لليورو ، نحو ١٨,٧٦٠ جنيه للدولار الامريكي في حين أن سعرهما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٦,٢٦ جنيه لليورو ، نحو ٢٤,٦٦ جنيه للدولار الامريكي بالمخالفة لمعيار المحاسبة رقم (١٣) ، أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وقرار معالي رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.

نوصي بضرورة إجراء التصويبات اللازمة حتي تظهر نتائج أعمال المركز المالي بصورتها الصحيحة وأعمال ما جاء بمعيار المحاسبة المشار إليه وقرار معالي رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن.

- لم يتم تأثير إيرادات الفترة بمبلغ نحو ٤٢٣ ألف جنيه قيمة بعض الايرادات المستحقة (الغير مسددة) عن إيجار بعض الوحدات بالمول التجاري ، وأبراج طهطا ..... إلخ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات (٢٧ ، ٢٨) بشأن إستخدام أساس الاستحقاق وبالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء.

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:25PM P 1

نوصي بضرورة متابعة الاجراءات التي تكفل تحصيل الايجارات المتأخرة ، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية وتنفيذ بنود التعاقد والحصول علي الضمانات الكافية التي تحفظ حقوق الشركة.

الإستنتاج المتحفظ:

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢١٢,٦٢٩ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ ٣١٢,٧٠٠ مليون جنيه) وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس المحتسبة في العام السابق وبقيمة تقديرية بواقع ٥٠% من قيمة إهلاك الأصول الثابتة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وكذا إهلاك إضافات الفترة بمبلغ نحو ٦,٨٥١ مليون جنيه تقديريا وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية حتى تاريخه (فبراير ٢٠٢٣) وبيان ذلك علي النحو التالي :-

  - عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة(زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظ القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ ، وتم رفع دعوى رقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن علي الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة علي حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن.

    ويتصل بما سبق مازالت الشركة لم تتمكن من مساحة ٣٢ متر وضع يد ورثة/سليمان أحمد سليمان .

  - الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من أحمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوي وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٦/٣٤٥ لسنة ٩٥ وقضي فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٣٢١٠/٢٨١٢ لسنة ٩٢ ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه.

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:26PM P 2

- صدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١١/٢/٦ مزيلاً بالصيغة التنفيذية بشأن الدعوي رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٨ م .ك. الأقصر والمقامة ضد الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإلزامها بتحرير عقد بيع مساحة قيراط واحد يمثل جزء من مساحة مطحن الاتحاد والمسددة قيمته بالكامل بنحو ٧٥ ألف جنيه في ٢٠٠٤/٤/٤ ، وتم تحرير عقد بيع لتلك المساحة من قبل الإصلاح الزراعي بالأقصر وتم إرساله إلى قسم الفتوى والتشريع لمراجعته في ٢٠١٦/٢/٣ وتبين وجود أخطاء بالعقد وتم إعادة صياغته وعرضه على قسم الفتوى والتشريع في ٢٠١٧/١/١٠ وقد تم طلب إستخراج كشف تحديد من مكتب المساحة وتم موافاتهم به ، وقد وجد به أخطاء وجاري إعادة المعاينة من قبل مكتب المساحة بالأقصر حسب إفادة الشركة في ردها علي تقاريرنا السابقة ، ولم يتم تحرير العقد حتي تاريخه.
- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسه حتي تاريخه وفقا لرد الشركة علي تقاريرنا السابقة ، ونشير إلي عدم تضمين الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بيان بالقضايا المتداولة بين الشركة والغير وموقفها.

نكرر توصيتنا بمتابعة ما قامت به الشركة من إجراءات قانونية واتخاذ اللازم لتحرير عقد زواند التنظيم والمسدد قيمتها وتسجيلها باسم الشركة، وكذا متابعة باقي الدعاوي القضائية لحين الفصل النهائي فيها حفاظا علي ممتلكات الشركة ، ومراعاة تضمين الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بيان بتلك القضايا.

- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك علي النحو التالي:-

- صدر حكم محكمة استئناف قنا في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ٣٢ ق في ٢٠١٤/١/٢٨ برفض استئناف الشركة المقام ضد الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو وشركة - وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي بشأن تسجيل ونقل ملكية أرض مجمع مطاحن كوم أمبو البالغ مساحته ٢٠٠٣٥م٢، والمسددة قيمتها بنحو ٥٦٣ ألف جنيه للوحدة المحلية المذكورة في أبريل ٢٠٠٦، كما أعطي الحكم الصادر الحق لشركة وادي كوم أمبو (بصفتها المالك لثبوت أوراق الملكية لديها) بإقامة دعوي ضد الشركة بشأن الأرض محل النزاع، الأمر الذي دعا الشركة إلي النقض في حكم الاستئناف المشار إليه برقم ٥٧٢١ لسنة ٨٤ ق والذي حكم فيه بجلسة ٢٠١٩/٦/١٦ بعدم قبول

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:26PM P 3

الطعن وأقامت شركة كوم أمبو دعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض المطحن او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والربع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه مؤجلة ، وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ ق أسوان ضد محافظ أسوان والدعوة رقم ٣٥ لسنة ٣٩ ق س ع أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وادى كوم أمبو وحكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٢ بالرفض وتأييد الحكم المستانف ، وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمقابلة ذلك بنحو ١٦ مليون جنيه.

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة الأراضي والإنشاءات نحو ٣٧٥ ألف جنيه ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء على المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س ، ٤ ط ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا محدد له جلسة ٢٠٢٣/٤/٩ .

نوصي بضرورة موالاة الدعاوي القضائية المقامة بهذا الشأن مع إجراء التسويات اللازمة بشأن الخسائر التي ستلحق بالشركة ومراعاة متطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن.

- عدم الانتهاء من تقنيين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم حصول الشركة على قرار بتخصيص الأرض من محافظة قنا .
- أرض مطحن ناصر و المخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:26PM P 4

١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة لتسجلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض الدعوى وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .

- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الأخر – النظامي و المنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط).
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- شقة بحدائق القبة بالقاهرة وعدد (٢) شقة بالإسكندرية .

نكرر التوصية بضرورة متابعة الإجراءات القانونية واتخاذ اللازم لتسجيل عقد بيع الأراضي وسرعة إنهاء الإجراءات اللازمة لتسجيل ونقل ملكية تلك الوحدات حفاظاً علي أصول وممتلكات الشركة.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٧١،٦٩١ مليون جنيه متضمنا بعض الأرصدة المرحلة منذ عدة سنوات وبيانها علي النحو التالي:-

- نحو ١٦،٤ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض مساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة المخازن بمدينة طيبة لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مبنى اداري لقطاع الأقصر ومخازن والمسددة بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ والتي تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ طبقاً لمحضر الاستلام وقد حصلت الشركة على الموافقات اللازمة أخرها هيئة العمليات للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣ بقيد الارتفاع .

نوصي بضرورة العمل علي البدء في تنفيذ المشروع المخصصة لأجله الأرض تدعيما لاستثمارات الشركة وتعظيما لنتائج أعمالها.

- نحو ٣٠،٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناحية نقادة بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا بكتابها في ٢٠٢٠/٣/٩ و حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم يتم البت في اعتراض الشركة وفقا لرد الشركة علي تقاريرنا السابقة.

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:27PM P 5

- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزواند مستودع راس غارب الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر على سعر المتر.

نوصي بضرورة متابعة الإجراءات والإتصال بالجهات المعنية في هذا الشأن لسرعة استلام تلك الأراضي .

- بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٤٥,٣٨٥ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا كما تم تقييمه بمعرفة الشركة طبقا للأسس المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ٦٦٧ ألف جنيه ولم تقم الشركة بمراعاة ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٩) التي تنص .... (دراسة قياس المخزون علي أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل ..... وكذا فقرات ٢٨ ، ٣٤).

نوصي بضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد وبطئ الحركة مع تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام (٩ ، ٢٨ ، ٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.

- مازال مخزون قطع الغيار يتضمن العديد من الأصناف بدون قيمة وكذا بواقي التركيبات لمعظم مطاحن الشركة بقطاعاتها المختلفة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ويتصل بذلك عدم تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار (جديدة – مستعملة).

نوصي بضرورة بحث مدي حاجة الشركة لتلك البواقي من عدمه حتي يتسني الاستفادة منها مع ضرورة إتخاذ اللازم نحو تسعير كافة الأصناف الموجودة بالمخازن لما لذلك من آثار مالية علي القوائم المالية للشركة مع تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار حسب طبيعتها.

- بلغت كمية الأقماح (محلية ، ومستوردة) فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون بقطاعات الشركة المختلفة نحو ٥٩٣٤٣ طن قمح محلي ، نحو ٨٦٩٨٩ طن قمح مستورد قيمتهم نحو ٣٢٧ ، ٤٨١ مليون جنيه علي الترتيب طبقا لما ورد بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكمية حوالي نحو ٥٥١٥ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات المكملة قيمتها نحو ٦٢ مليون جنيه لم يتم جردهم وتم اثبات أرصدتهم دفتريا في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ودون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.

نوصي بضرورة إجراء المطابقات اللازمة حتي يتسني التحقق من صحة تلك الأرصدة.

- عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتهم بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٦٦,٦٢٦ مليون جنيه مدينا ، ٢٨٢,٩٩٦ مليون جنيه دائنا ، كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة .

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:27PM P 8

نوصي بضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية حتي يتسني التحقق من صحة الأرصدة والعمل علي حل كافة الخلافات في المطابقات السابقة .

- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٨٨,٦١٧ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,٢١١ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي :-

- عدم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء عن أرصدتها الظاهرة ضمن حسابات العملاء ومنهم:-

إسم العميل	رصيد ٢٠٢٢/١٢/٣١ (بالجنيه)
ح/هيئة السلع التموينية – قمح محلي	٦١٢٠٤٥٠٩
ح/ هيئة السلع التموينية – عملاء تخزين أقماح	٥٢٨٠١٣٠
ح/ هيئة السلع التموينية -غربلة أقماح	١٤١٥٨٢
ح/ الشركة العامة للصوامع والتخزين	٩٧٦٨١٨٠
الإجمالي	٧٦٢٦٧٠٠١

نوصي بضرورة إجراء المطابقات اللازمة حتي يتسني الوقوف علي صحة الأرصدة وإتخاذ اللازم بشأنها.

- تضمنت أرصدة حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١,٢٣٠ مليون جنيه مكون عنها مجمع إضمحلال بالكامل قيمة أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام لم تنفذ وبيانها علي النحو التالي:-

اسم العميل	القيمة (بالجنيه)
أحمد حسني محمد (دقيق فاخر ٧٢%)	١٧٧١٥٤,٢٠
أحمد حسين أحمد (شركة الزعيم)(دقيق فاخر ٧٢%)	٣٠٤٦٢
أحمد عبد الرحيم رستم (ش الشرق الأوسط)(فاخر ٧٢%)	١٥٨٧٥
جمعة محمود خضر (دقيق فاخر ٧٢%)	١٠٣١٥
حسن محمد عطية (دقيق فاخر ٧٢%)	١٥٧٧٢٤,٤٠
رؤوف أحمد علي (دقيق فاخر ٧٢%)	٧٥٠٠
سعيد عبد الغفار سرور (دقيق فاخر ٧٢%)	٤٧٦١٠,٤٥
سهري يوسف أحمد (دقيق فاخر ٧٢%)	٢٤٢٥
عبد المحسن عبد العزيز سالمان (دقيق فاخر ٧٢%)	٦٠٤٧٦,٨٥
عبد الله محمود عيسي (دقيق فاخر ٧٢%)	٧١٩٧٥
علاء محمود عبد الرحمن الصاوي (دقيق فاخر ٧٢%)	٤٢٥٠٠
علي عبد الغني سيد أحمد (دقيق فاخر ٧٢%)	١٥٠٠٠
الجوهرة أحمد يحي أحمد (دقيق فاخر ٧٢%)	٣١٤٣١
الحرمين حسن أحمد محمد (دقيق فاخر ٧٢%)	٩٦٩١٠
محمد رضا عبد الجواد بري (دقيق فاخر ٧٢%)	٣٩٦٣٧٨,٤٠
محمد محمود علي شحاته (دقيق فاخر ٧٢%)	٤٦٣٧,١٥
مختار محمد علي (دقيق فلخر ٧٢%)	٢٠٣٥١,٥٥

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:27PM P 7

ممدوح كمال عباس الزمر (دقيق فاخر ٧٢%)	١٨١٥٠
مهند زكريا خورشيد (دقيق فاخر ٧٢%)	٦٠١٥١
ياسر محمد الأعسر (دقيق فاخر ٧٢%)	١٦٩٥٥
الإجمالي	١٢٢٩٥٥٣

نوصي بضرورة الاتصال بالجهات المعنية للعمل علي تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حتي لا تسقط بالتقادم وكذا تحصيل المديونيات المستحقة للشركة حفاظا علي أموالها وحقوقها.

- ظهر رصيد حساب العميل / شركة الأمير للاستثمار (نخالة) مدينا بمبلغ نحو ٣٨ ألف جنيه في حين ظهر رصيد حساب / شركة بنيت حسن محمد حسانين دائنا بذات القيمة ، وقد تبين من الفحص أنهما حساب واحد لنفس العميل وأنه مقيد كرصيد دائن بالخطأ باسم أخر.

نوصي بضرورة إجراء التصويب اللازم لتظهر أرصدة الحسابات بصورتها الصحيحة وأثر ذلك علي القوائم المالية.

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل نحو ٤,٦٧٠ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١,٥٣٠ مليون جنيه وتضمن ما يلي :-

- نحو ٩٩٨ ألف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة عن فترات تراوحت بين ثلاث أشهر و أربع سنوات، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بشأن بعضها أحكام قضائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الأخر ترك العين المؤجره.
- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجازية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ و التي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي فى ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، وتم عمل معارضات ومحدد لها جلسات بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٣ - ٢٠٢٢/٧/٣، ٢ ، و قد صدر حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدني كلى اهالى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .
- نحو ٤٢ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري الوحدات الإدارية والسكنية ببرج طهطا.

نوصي بضرورة العمل علي تحصيل مستحقات الشركة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول والاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع مراعاة أخذ الضمانات الكافية عند التأجير للحفاظ علي حقوق الشركة مع مراعاة ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الايراد من العقود مع العملاء.

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:28PM P

- بلغت قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزانة) ، النقدية بالصندوق والبنوك نحو ٢٠٣,٦٦٠ ، ١٣٤,٤٦٥ مليون جنيه علي الترتيب بإجمالي قدرها نحو ٣٤٠ مليون جنيه حققت عائد قدره نحو ٦,٤٣٠ مليون جنيه بنسبة نحو ٢% من قيمة النقدية.

نوصي بضرورة العمل على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في أغراض عمل الشركة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة بما يعود إيجابيا علي نتائج أعمالها.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخري في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٥,١١١ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ٥,٧٣٣ مليون جنيه منها نحو ٤٣,٨٨ مليون جنيه تأمينات لدي الغير ومن أهمهما ما يلي :-

- نحو ٤,٢٧٠ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد ، ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهم من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة.

نوصي بضرورة موافاتنا بكافة الاجراءات القانونية التي إتخذت حيال ما سبق وكذا كيفية إستيداء تلك المبالغ من المذكورين وإتخاذ كافة السبل الرقابية لمنع تكرار ذلك مستقبلا.

- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف في كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ (تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ الف جنيه وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض ولم يحدد جلسة حتي تاريخه.

- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة متوقفة مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد وبيانها كما يلي :-

الاسم	المبلغ بالجنيه
صلاح الزهري إبراهيم	٣٠٣٠٥٤
محكمة شمال القاهرة	٢٠٠٧٧٩
رياض أحمد علي	٦٣٠٧٨
أحمد مرتضي أبو ستيت	٣٣٧٦٨
حسين أحمد حسين	٣٧٠٤
ناصر عبد العليم مناع	١٢١٩٥
أشرف محمد دريري عارف	١٤٣٤٠٢
الإجمالي	٧٥٩٩٨٠

نوصي بضرورة متابعة الإجراءات القانونية لحين تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا على أموالها.

FROM : FAX NO: Jun. 29 2006 02:28PM P 9

- بلغ رصيد حساب الموردين المدين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٥,١٤١ مليون جنيه منها نحو ١٩,٦٦٨ مليون جنيه طرف شركة وادي الملوك للطحن والصناعات المكملة عن تعاملاته مع الشركة.

نوصي بضرورة فصل تلك المديونية الخاصة بشركة وادي الملوك للطحن والصناعات المكملة وإستبعادها من حساب الموردين المدين علي أن يتم إدراجها ضمن حسابات مدينة لدي شركات تابعة شقيقة ، مع إدراج باقي الرصيد المدين للموردين ضمن الحسابات المدينة.

- تضمن حساب الموردين المدين نحو ١٨٠ ألف جنيه (مدين) قيمة مستحق للشركة طرف شركة الحديد والصلب المصرية لتوريد ألواح صاج وزوايا وتبين أنه تم تصفية شركة الحديد والصلب نهائيا وفقا لمذكرة القطاع التجاري بتاريخ ٢٠٢١/٨/١ دون توريد مشمول أمر التوريد.

يتعين بحث ما سبق مع ضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ علي حقوق الشركة والافادة.

- عدم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار الموردين عن أرصدتها الدائنة الظاهرة ضمن حسابات الموردين ومنها ح/ هيئة السلع التموينية منظومة ٢٠١٧ البالغ رصيدها نحو ٢٦١ مليون جنيه ، ح/ هيئة السلع التموينية – قمح محلي نحو ٢٢ مليون جنيه وتجدر الإشارة إلي تحفظ الشركة في محضر المطابقة التي تمت بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة حتي يونيو ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٣ (آخر مطابقة مالية تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية)عن ما يلي :-

- أحقية الشركة في رد قيمة مخالفات بنحو ٩٧٨ ألف جنيه لحين البت في التظلمات المقدمة من الشركة في هذا الشأن.
- رد مبلغ الغرامة نحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسيدين / خالد عبد الحميد ، ومحمد الضوي وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .

نوصي بضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية والعمل علي حل الخلافات القائمة حفاظا علي أموال الشركة.

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٤,٣٨٤ مليون جنيه مقابل نحو ٣٩,٢٠٩ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعد إستخدام نحو ٤,٨٢٥ مليون جنيه لسداد فروق ضريبية عن أعوام سابقة وتجدر الاشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها بنحو ٢٤٣,٢ مليون جنيه مكون عنها المخصص بنسبة ١٤ % منها لذا نري عدم كفايته في ضوء الغرض المخصص من أجله وأهم تلك الفروق ما يلي :-

- نحو ٢٠٩,١ مليون جنيه تمثل فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٢/٢٠١٣ حتي ٢٠٢٠/٢٠٢١ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية والمتخصصة ، ولجان الطعن ، والتي لم تحسم بعد.
- نحو ٨,١ مليون جنيه قيمة مقابل تأخير عن سداد ضريبة كسب العمل عن الأعوام من ٢٠٠٥ وحتي ٢٠١٩.

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:28PM P 10

- نحو ٢٦ مليون جنيه قيمة الضريبة الاضافية عن السنوات من شهر ٢٠١٨/٦ إلي ٢٠٢٠/٩.
- لم يتم فحص ضريبة القيمة المضافة عن عامي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، و٢٠٢١/٢٠٢٠ ، ٢٠٢٢/٢٠٢١.

نوصي بضرورة إعادة دراسة المخصص وتدعيمه في ضوء ما سبق الاشارة إليه وإجراء التعديلات والتصويبات اللازمة وأثر ذلك علي القوائم المالية.

- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعوي المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كزم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه وقد أقامت الشركة طعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٣٨ق أسوان ضد محافظ أسوان وشركة وادي كوم أمبو حكم فيها بجلسة ٢٠٢٢/١٢/٢ بالرفض وتأييده الحكم المستأنف.

نوصي بضرورة متابعة الاجراءات القانونية وإعادة النظر في تلك المخصصات بما يتوافق مع الالتزامات المحتملة والإفادة بأخر موقف للقضايا في هذا الشأن.

- ظهر رصيد حساب ضرائب تتحملها الشركة ضمن الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٠,٩١٧ مليون جنيه يمثل قيمة المعلى لحساب مصلحة الضرائب عن الضرائب العقارية المستحقة على وحدات وأراضى الشركة منذ بداية تطبيق (القانون رقم ١٠٣ لسنة ٢٠١٣ والقرار بقانون رقم ٣٧٨ لسنة ٢٠١٣ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة علي العقارات المبنية) بالرغم من صدور أحكام لصالح الشركة الدعاوى أرقام (٧٧١ لسنة ٦ ق إدارى ، ٤٥٢٣ ل٦ ق، ١٢٤٥ ل ٥ ق، ٤٥٢٤ ل ٦) لوحدات مطحن (مجمع أولاد نصير ، البلينا ، شونة طهطا (١) ، ٢ ب قطاع سوهاج) بتخفيض الربط السنوي لتلك الوحدات ، والجدول التالي يوضح ذلك:-

اسم الوحدة	الربط السنوي قبل صدور الحكم (بالجنيه)	الربط السنوي بعد صدور الحكم (بالجنيه)	تاريخ صدور الحكم	ملاحظات
مجمع أولاد نصير	١٨٠١٣١٨	٢٣٢٤٢٢	٢٠٢١/٤/٢٧	حكم نهائي
مطحن البلينا	١١١٣٠١	٢١٢٨٢	٢٠٢٠/٦/٢٩	تم الطعن إدارية عليا
شونة طهطا	١١٦٢٨	٦١٢٠	٢٠١٩/١٢/٣١	حكم نهائي
٢ب قطاع سوهاج	٧٠٢٠	٣٧٣٥	٢٠٢٠/٦/٢٩	حكم نهائي

ويتصل بذلك وعلي الرغم من صدور الصيغة التنفيذية للاحكام التي لم يتم الطعن عليها والذي خلص إلى براءة ذمة الشركة فيما زاد عن الربطالصادر بعد قرار التعديل إلا أنه حتي تاريخه لم يتم تسوية وتنفيذ ما ورد بالاحكام الصادرة لصالح الشركة وجدير بالذكرتم تأثير قائمة الدخل عن فترة المركز المالي بمبلغ قدرها نحو ٨٤٣ ألف جنيه قيمةضرائب عقارية تقريرا فقط علي الرغم من سابق تحمل الشركة لقائمة الدخل عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مبلغ نحو ٣,١٥٠ مليون جنيه.

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:29PM P 11

نوصي بضرورة بحث ما سبق والعمل علي الاتصال بالجهات المختصة لتنفيذ ما ورد بالاحكام القضائية النهائية وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك علي الحسابات ذات الصلة ، مع مراعاة ما جاء بشأن الضوابط الصادرة من مصلحة الضرائب العقارية بموجب الكتاب الدوري رقم (٥) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٦١) لسنة ٢٠٢٢ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٤ مكرر (أ) في ٢٠٢٢/٨/٣٠.

- تضمنت الحسابات الدائنة الأخري مبلغ نحو٧٧٣,٧ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلي عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بتسويتها علي حساب الأرصدة الدائنة.

نوصي بضرورة بحث طبيعة المبلغ المشار إليه ، وأعمال أحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة علي الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة نحو رد باقي المبالغ للحسابات الشخصية لأصحابها والافادة.

- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ٦١,١٢١ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة بلغت نحو ١٣,٠١٨ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة نحو ٤٨,١٠٣ مليون جنيه وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) بنحو ٢٦,٣٥٨ مليون جنيه وبنسبة ٣٣,٤% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ نحو ٧٨,٨٦٦ مليون جنيه وبيانها علي النحو التالي:-

البيان	المبلغ (بالجنيه)
فوائد دائنة	٨٢٩٦٦٠٨
إيرادات إستثمارات مالية	١٥٦٤١٣٠٣
إيرادات أخري متنوعة	٢٤١٩٨٢٦
الإجمالي	٢٦٣٥٧٧٣٧

- أسفرت نتائج أعمال نشاط الخبز خلال فترة المركز المالي عن تحقيق خسارة مباشرة قدرها نحو ٥,٨٢٦ مليون جنيه حيث بلغت إيرادات النشاط نحو ١,٧٩٧ مليون جنيه وإجمالي التكاليف والمصروفات نحو ٧,٦٢٣ مليون جنيه.

نوصي بضرورة بحث أسباب تحقيق النشاط المذكور لخسائر وإتخاذ الاجراءات اللازمة لتعظيم نتائج أعمال الشركة من أنشطتها الرئيسية.

- تضمن حساب تعويضات وغرامات (مدين) نحو ٢,٣٧٨ مليون جنيه منها نحو ١,١١٨ مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً علي كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة تلك الغرامات فضلا عن أثر ذلك علي المصروفات المعتمدة بالاقرار الضريبي .

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:29PM P 12

يتعين الالتزام بأحكام قانون المرور منعا لتوقيع تلك الغرامات وحفاظا علي كفاءة سيارات الشركة وكذا شبكة الطرق إستهلاك الكاوتشوك وتقليل الحوادث وإتخاذ الاجراءات اللازمة للعمل علي الحد من تلك الغرامات تعظيما للإيرادات.

- عدم الافصاح عن تاريخ وسلطة اعتماد الميزانية من مجلس الادارة بالمخالفة لبعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧) على المنشأة ان تفصح عن تاريخ اصدار القوائم المالية والسلطة المختصة التي قامت باعتمادها.
- تلاحظ قيام الشركة بإثبات المعاملات المالية من خلال جداول إلكترونية (إكسل) غير معتمدة من مجلس إدارة الشركة ولا يمكن الاعتماد عليها في التحقق من صحة الأرصدة.

توصي بضرورة دراسة وضع أنظمة مالية أليه في ضوء التوجيه نحو التحول الرقمي (مصر الرقمية) وتطوير نظم الحسابات المطبقة نحو التحول من النظام اليدوي إلي النظام الآلي سيستم معتمد من مجلس الإدارة.

شئون البيئة:

- أسفر فحص الآثار البيئية لأعمال الشركة عن مخالفة بعض الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ عن وجود بعض أوجه القصور في أعمال ومتطلبات السلامة والصحة المهنية بمطاحن القطاع بياتها كالتالي: -

- عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية، وأسس تبويبها إلى تكاليف رأسمالية وجارية مباشرة وغير مباشرة.
- عدم وجود ستائر معدنية ومراوح شفط للأتربة على نقر مطاحن الشركة لمنع تصاعد الأتربة حال تفريغ الأقماح على النقرة ، وخاصة في ظل وجود بعض المطاحن داخل الكتلة السكنية مما قد يعرض الشركة لمخالفات بيئة نتيجة لذلك ، فضلاً عن ضيق نقرة بعض المطاحن وعدم استيعابها لكمية الأقماح المفرغة عليها .
- يتم تصريف المياه الناتجة عن غسيل الأقماح ببعض المطاحن في الترع او بيارات وليس على شبكة الصرف الصحي العمومية .

يتعين دراسة ما سبق و العمل على تلافى اوجه القصور سالفة الذكر منعا لتعرض الشركة لمخالفات السلامة البيئية والمهنية .

تحريراً في : ١٤ / ٢ /٢٠٢٣

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
عصام زكريا محمد
(محاسب/ عصام زكريا محمد)

FROM : FAX NO. : Jun. 29 2006 02:29PM P 13